البحث الثانى

العوامل البيئية وأثرها على الصادرات العربية غير النفطية

بالتطبيق على «اليمن- مصر- الأردن»

للفترة من (2009-2017)

Environmental factors and their impacts on Arab Non - Oil exports:

The case Yeman - Egypt- Jardan during (2009 -2017)

د. جميل سالم العريقي

أستاذ المالية العامة والحسابات القومية المشارك بجامعة تعز

وكيل وزارة المالية سابقا

jameelariqi@yahoo.com

الملخص :

هدفت الدراسة إلى تحديد الآثار البيئية التي يجب مراعاتها في التجارة الخارجية والتي ترتبط بالأنشطة الإنتاجية والقطاعات المختلفة للخطط التنموية للدولة، وتجنب المشاكل والمخاطر المناخية الناتجة عن التغير البيئي التي تؤثر على إنتاج السلع الزراعية والصناعية ومنتجاتها، وتحديد أثر العوامل البيئية على هذه المنتجات التي تعيق الصادرات العربية غير النفطية إلى أسواق الدول المتقدمة كشركاء في التجارة العربية الخارجية، ووسائل التغلب عليها للمحافظة على تنمية الصادرات غير النفطية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لحصر العوامل البيئية وآثارها السلبية على الصادرات العربية غير النفطية في الأسواق العالمية. وأما المنهج التحليلي لتحليل البيانات الخاصة بواقع الهيكل السلعي للصادرات غير النفطية لدول الدراسة، كما تضمن التساؤل الرئيسي: «ما هي العوامل المؤثرة على الصادرات العربية غير النفطية وسبل التغلب عليها؟»، ومن أهم نتائج الدراسة هو إثبات فرضيتها أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ضعيفة بين العوامل البيئية المناخية وأثرها على الصادات العربية غير النفطية في الأسواق العالمية، كما أوصت الدراسة بمراقبة التغيرات المناخية ووضع الخطط اللازمة في

ضوء وضع برامج تدريبية للعاملين الجدد وتنمية مهارات العاملين السابقين في قطاع التصدير للسلع والمنتجات غير النفطية.

الكلمات المفتاحية: العوامل البيئية ، الصادرات العربية غير النفطية، اليمن، مصر، الأردن .

Abstract:

The study aimed to identify the environmental effects that should be taken into account in foreign trade, which are related to the productive activities the various sectors of the state development plans, to avoid the climate problems and risks resulting from environmental change that affect the production of agricultural and industrial goods and products, and to determine the impact of environmental factors on these products that hinder Arab non-oil exports to developed countries as partners in Arab foreign trade, and ways to overcome them to maintain the development of non-oil exports. The study relied on the descriptive approach to investigate environmental factors and their negative effects on Arab non-oil exports in the world markets. The analytical approach to analyze the data on the reality of the commodity structure of non - oil exports of the studied countries. One of the most important results of the study is to prove its hypothesis that there is a weak statistically significant relationship between the environmental climatic factors and their impact on Arab non-oil exports in the global markets. The study also recommended that climate change must be monitored and plans are put in place in light of training programs for new workers. Moreover, Develop the skills of former workers in the export sector of non-oil goods and products.

Key words: Environmental factors. Arab Non-Oil exports, Yemen, Egypt, Jordan.

مقدمة:

تُشكل الصادرات جزءاً من قطاع التجارة الخارجية، وتعتمد إيراداتها على النقد الأجنبي، كما أنها تُساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية سواء كانت صادرات نفطية او غير نفطية. وتنقسم الدول العربية من حيث الموارد إلى دول نفطية وغير نفطية ودول ذات اقتصاد متنوع في الصادرات، وبالرغم من دخول اتفاقية التجارة العالمية حيز التنفيذ في العام 2005، فإن الصادرات غير النفطية تواجه العديد من العقبات التي تعوق دخول صادرات بعض الدول العربية إلى الأسواق العالمية وخاصة أسواق الدول التي تعتبر شركاء للدول العربية في التجارة العالمية، وقد برزت تحديات جديدة في مطلع القرن الحادي والعشرين في السياسة التجارية، مُتمثلة في التحديات الفنية واتفاقيات السلامة الغذائية وعدم الملائمة البيئية، ومن ثم ظهرت تحديات التغيرات المناخية وتأثيرها السلبي في التدهور البيئي وارتفاع درجات الحرارة وزيادة المناطق المُتصحرة، وعليه فقد تشكلت عدة عوامل بيئية مُتمثله بالتأثيرات الجانبية للبيئة على بعض المنتجات أو السلع المُصنعة، وهذا ما سوف توضحه الدراسة من خلال الحصر لتلك العناصر وتحليل صادرات دول الدراسة للمدة (2009-2017).

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة فيما تواجهه الدول العربية، وبخاصة دول الدراسة من تحديات بيئية تتمثل في تغيرات المناخ، والتي تعتبر إحدى العقبات أمام الصادرات العربية غير النفطية، إلى جانب العوامل التي تتعلق بالاعتبارات البيئية المؤثرة على الصادرات العالمية، ومن ثم ينبثق من إشكالية الدراسة تساؤل رئيسي: «ما هي العوامل المؤثرة على الصادرات العربية غير النفطية وسُبل التغلب عليها؟»، ويتفرع من التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات بحثية تتمثل في ما يلي:

1 - ماهية حجم ومكونات الصادرات العربية غير النفطية للمدة (2009-2017)؟

2 - من هم الشركاء في التجارة الخارجية العربية لدول الدراسة؟

3 - ماهية التحديات الفنية التي تعيق نفاذ صادرات دول الدراسة غير النفطية؟

4 - كيف يمكن التخلص من الآثار السلبية التي تعيق نفاذ الصادرات؟

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من حيث أهمية الموضوع الذي تتناوله، إذ يرى الكثير من الباحثين الاقتصاديين أن مستقبل الدول العربية النفطية وغير النفطية مرهون بتحقيق قفزة كبيرة في صادراتها كمصدر لتوفير النقد الأجنبي، ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة وفق الالتزام بالاشتراطات والمعايير البيئية للصادرات، وهذا ما تحدثت عنه العديد من الدراسات، وقد تختلف أهمية الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الفترة الزمنية والدول المختارة كإنموذج للدراسة.

كما تبرز أهمية الدراسة في تحليل العوامل البيئية المرتبطة بالقطاعات الاقتصادية، وتحديد العوامل البيئية التي تعيق نفاذ الصادرات العربية غير النفطية كجزء من إستراتيجية التنمية الاقتصادية المستدامة، ومواجهة تحديات العوامل البيئية والتغيرات المناخية التي تؤثر بشكل مباشر على الصادرات الزراعية المرتبطة بمُدخلات كل قطاع، وحاجة الدول العربية غير النفطية إلى تنمية صادراتها للتكيف مع المتغيرات المناخية ومواجهة التحديات التي تعيق الصادرات غير النفطية عند دخولها لأسواق الدول المستوردة بإتباع السياسة البيئية التي تفرضها هذه الدول على نفاد الصادرات إلى أسواقها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد المعايير والاشتراطات البيئية التي يجب مراعاتها في التجارة الخارجية والتي ترتبط بالأنشطة الإنتاجية والقطاعات المختلفة للخطط التنموية للدولة، وتجنب المشاكل والمخاطر المناخية الناتجة عن التغير البيئي التي تؤثر على إنتاج السلع الزراعية والصناعية ومنتجاتها، وتحديد آثار العوامل البيئية على هذه المنتجات التي تعيق نفاذ الصادرات العربية غير النفطية إلى أسواق الدول المتقدمة كشركاء في التجارة العربية الخارجية، ومن ثم البحث عن وسائل التغلب عليها للمحافظة على تنمية الصادرات غير النفطية، وتسهيل حركتها التنافسية في الأسواق العالمية.

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ضعيفة بين العوامل البيئية المناخية وأثرها على الصادات العربية غير النفطية في الأسواق العالمية.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي[1]، فقد تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلى، فالمنهج الوصفي وضعع لوصف واقع البُعد البيئي في التجارة الخارجية العربية من خلال حصر العوامل البيئية المناخية وأثارها السلبية على الصادرات العربية غير النفطية في الأسواق العالمية أما المنهج التحليلي فهو لتحليل البيانات والمعلومات الخاصة بوضع الصادرات العربية والاشتراطات البيئية الخاصة بالاتفاقيات في التجارة العالمية التي تفرضها الدول المستوردة على الصادرات غير النفطية وتحليل الآثار التي تسببها هذه العوامل والقيود.

الحدود الزمنية والمكانية للدراسة:

اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المتاحة للمدة (2009-2017)، وتم اختيار عام

(1) أحمد بدر، «**أصول البحث العلمي ومناهجه**»، الطبعة الرابعة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1978.

2009 كبداية للدراسة بناءً على أن هذا العام وما قبله قد تأثر بالعوامل البيئية والمناخية على الصادرات غير النفطية بدول الدراسة المُختارة "كحالة دراسية"، ومن ثم الوقوف على أهم التطورات للتجارة الخارجية العربية خلال تلك الفترة، وتأتي دول الدراسة لتشمل كل من: "اليمن، مصر، الأردن".

الدراسات السابقة:

(1) دراسة (الزيني، 2018)[2]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التنمية المستدامة والقضايا المرتبطة بمؤشراتها، وذلك للوقوف على أهمية الالتزام بالمعايير البيئية العالمية للصادرات المصرية، ومدى تأثيرها على القدرة التنافسية، كما هدفت الدراسة توجيه أنظار المعنيين بالتصدير من المنتجات والمستثمرين إلى ضرورة الاهتمام بالبُعد البيئي في الإنتاج لما له من دور إيجابي في تنمية الصادرات المصرية، وانعكاسه بالإيجاب على رفع معدلات النمو في الاقتصاد المصري.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستقرائي من خلال تناول بعض المفاهيم الخاصة بموضوع الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج يأتي أهمها: تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بطبيعة العلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات بعد أن برزت المعايير البيئية كأحد الضغوط الحديثة الموجهة نحو تدفق الصادرات في الأسواق العالمية. كما توصلت الدراسة إلى عدة توصيات يأتي أهمها: ضرورة اعتماد الشفافية والمهنية العالية في وضع المعايير البيئية، لتحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، والحيلولة دون استخدام عوائق غير جمركية أمام تدفق التجارة الخارجية، مع ضرورة إدخال الثقافة البيئية لدى المسئولين عن تخطيط السياسات التصديرية واتخاذ القرارات الاقتصادية السديدة.

(2) دراسة (حليم، 2013)[3]:

ركزت الدراسة على المعايير البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للصادرات المصرية في الأسواق العالمية، وقد استهدفت الدراسة: توضيح للمعايير البيئية التي تفرض على المنتجات والسلع المصرية، وعلاقتها بالتنمية المستدامة في جمهورية مصر العربية وقدرتها

(٢) أحمد فاروق محمد الزيني، «**القدرة التنافسية للصادرات المصرية في ضوء المعايير البيئية ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة**»، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس «القانون والبيئة»، كلية الحقوق، جامعة طنطا الفترة (23-24) إبريل 2018.

(3) منى أبو العطا حليم، «**المعايير البيئية والتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للصادرات المصرية**»، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2013، ص154.

التصديرية على التنافس مع المنتجات الدولية وعلاقة مصر الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستقرائي من خلال تناول بعض المفاهيم الخاصة بموضوع الدراسة. كما أوصت الدراسة بالاهتمام بالمنتجات التي تُصَدَّر إلى الخارج ذات القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، لما لها من تأثير مباشر على مستوى التنمية في كافة القطاعات الاقتصادية المصرية.

(3) دراسة (أمين، 2012)[4]:

ركزت الدراسة على كيفية تضمين البُعد البيئي في التنمية لكي تكون مستدامة والذي كان بدايته في القمة الأولى ريو دى جانيرو في البرازيل عام 1992، وسُميت بقمة الأرض، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن التغيرات المناخية السلبية التي ترافق الأداء الاقتصادي تؤدي إلى الاختلال في مسار التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الضرر البيئي الذي يقوم به العنصر البشري ومن أبرزها الحرب التي سببت تلوث بيئي يُعد عبئاً على بيئة العراق والاقتصاد للأجيال الحالية والأجيال المستقبلية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لمعالجة الظاهرة، فضلاً عن استنباط الدروس المستفادة من بعض التجارب الدولية لا سيما التجربة الألمانية الناجحة في هذا المجال، كما تناولت الدراسة التحديات البيئية على المستويين الوطني والدولي.

كما أوصت الدراسة: باتخاذها التدابير وسن التشريعات البيئية اللازمة بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي للبلد، بالإضافة إلى التعاون الدولي في مجال البيئة والاستفادة بالخبرة العالمية في تجاوز الأزمات البيئية.

(4) دراسة (أبو رمان، 2011)[5]:

ركزت الدراسة على تشجيع الصادرات الأردنية، وقد استهدفت الدراسة تحليل جانب الصادرات في التجارة العالمية من خلال التبادل التجاري الدولي عن طريق اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية وكيفية نفاذها وتنافسها فى الأسواق العالمية والشروط التي تشترطها الولايات المتحدة الأمريكية على استيراد السلع من المملكة الأردنية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها: استخدام السياسة البيئية في إنتاج السلع

(4) حافظ عبد الأمير أمين، «**التحديات البيئية وانعكاساتها على مسار التنمية المستدامة في العراق للمدة (1990-2010)**»، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، بغداد، 2012.

(5) نسيم محمد أبو رمان، «**دور اتفاقيات التجارة الحرة في تشجيع الصادرات بالتطبيق على التجارة الحرة الأردنية مع أمريكا**»، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2011.

التي لها القدرة على الوصول والمنافسة في الأسواق العالمية من خلال تنمية الصادرات الأردنية، مع الأخذ في الاعتبار الاشتراطات والسياسات والقوانين البيئية المنصوص عليها في اتفاقية التجارة العالمية.

(5)**دراسة**(Merza, 2007) :[6]

تناولت الدراسة العلاقة بين متغيرين هما الصادرات النفطية، والصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الكويت خلال الفترة (1970-2004)، وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب القياسية كـ "درجة سكون" البيانات، واختبارات السببية، والتكامل المتناظر، ونماذج تصحيح الخطأ.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: وجود تكامل متناظر طويل الأجل بين المتغيرات الثلاثة، بالإضافة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه متبادل بين متغيرى الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي، وعلاقة سببية في اتجاه واحد بين الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي.

(6)**دراسة**(David, 2004) :[7]

هدفت الدراسة إلى تقييم مقارن للأداء الاقتصادي والبيئي من جهة وأدوات السياسة البيئية من جهة أخرى. كما تطرقت الدراسة إلى الفكر التنموي وعلاقته بالبيئة والتجارب البيئية لإبراز أهم إستراتيجيات حماية البيئة، بهدف تحقيق التنمية المستدامة وإبراز أهمية أدوات السياسة البيئية، كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. كما تم التطرق إلى العلاقة بين البيئة والتلوث، ودعائم التنمية المستدامة كبديل للتنمية العشوائية، وكيفية إدارة الموارد البيئية إدارة رشيدة ومن ثم المساعي المتبعة للمحاسبة من قِبل الدولة والهيئات المعنية عن المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية بالدولة.

التعليق على الدراسات السابقة :

اهتمت الدراسات السابقة ببعض العوامل البيئية وتأثيرها على عملية التنمية والتجارة الخارجية، وما ينعكس عنه خلال عملية التصنيع والإنتاج، وما يتركه من تأثيرات بيئية سلبية على مستوى النمو الاقتصادي المحلي. ومن ناحية أخرى اهتمت الدراسات السابقة بالصادرات الوطنية ومدى قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وبعض الدراسات طبقت على القطاع

(6) Ebrahim Merza. **"oil exports, non-oil exports and economic growth: time series analysis for Kuwait (2004- 1970)"**, university of Houston, Texas, 2007.

(7)Maia David, "Economie des Approches Volontaires dans les Politiques Environnementales en Concurrence et Coopération Imparfaites"These de doctorat en sciences de l'homme et de la societe (Economie), Palaiseau,Ecole polytechnique. Paris, May 2004.

الخاص، والبعض الآخر اهتم بجانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور فعال في عملية الإنتاج. كما اعتمدت دراسة الزيني (2018)، ودراسة منى أبو العطا (2013) على المنهج الوصفي والاستقرائي لتناول بعض المفاهيم الخاصة بموضوع الدراسة.

كما استخدمت دراسة حافظ عبد الأمير (2012) المنهج الوصفي والتحليلي مع استنباط الدروس المستفادة من التجارب الدولية ومن ثم تجربة الألمانية الناجحة، وفي الأخير اعتمدت دراسة Merza (2007) على مجموعة من الأساليب القياسية كـ "درجة سكون" البيانات، وفحوص السببية، والتكامل المتناظر، ونماذج تصحيح الخطأ، وبصفة عامة اهتمت الدراسات السابقة بالقطاع الصناعي فقط أو التطبيق على إحدى الصناعات التي تنافس محلياً وعالمياً وكيفية مواجهة العقبات للوصول إلى التنمية الاقتصادية.

وتختلف الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في المنهجية، كدراسة الزيني (2018)، بحيث اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي والتحليلي لوصف واقع البُعد البيئي في التجارة الخارجية، والتحليلي لتحليل البيانات والمعلومات الخاصة بواقع الهيكل السلعي للصادرات غير النفطية.

كما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الفترة الزمنية المختارة للدراسة كدراسة حافظ الأمير (2012)، ودراسة Ebrahim Merza (2007)، كما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في اختيار دول الدراسة مقارنةً بالدراسات السابقة التي وقع اختيارها على دولة واحدة أو دولتين فقط، وقد تتفق الدراسة الحالية مع بعض المنهجيات المستخدمة بعض الدراسات السابقة كدراسة حافظ الأمير (2012).

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية:

أولاً: الإطار النظري للدراسة.

ثانياً: واقع الصادرات العربية غير النفطية على التجارة الخارجية للفترة من (2009-2017).

ثالثاً: العوامل البيئية المؤثرة على الصادرات غير النفطية وسبل معالجتها.

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

للبيئة مفاهيم عديدة يُعبر كل واحد منها عن تخصص معين، فمن خلال اقتصاديات البيئة والذي يتمثل بالربط بين علم الاقتصاد وعلم البيئة يبين معنى البُعد البيئي في الاقتصاد، والذي يعمل على تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة بيئية.

وتأتي البيئة كمصطلح أفرده العلماء المختصون بأنه علم مُستقل، ينصرف إلى دراسة كل ما له علاقة بالموارد الطبيعية بالإضافة إلى الإنسان، وما يتفاعل مع المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، لهذا يتداخل علم البيئة مع باقي العلوم ويتفاعل معها فيتأثر بها وتؤثر فيه.[8]

وفي ظل اقتصاد السوق الحر، بدأت تظهر قوانين لحماية البيئة بمفهوم أوسع، منها ما يُعرف بالمسئولية البيئية وحمايتها من التلوث، وبذلك ارتبطت البيئة بالتنمية المستدامة أي استخدام المورد الطبيعي بحيث لا يُعرضه للاستنزاف والمحافظة عليه للأجيال القادمة، ويتمثل مناخ الوطن العربي بشكل عام بمناخ البحر المتوسط، وهو مناخ شبه مداري حار جاف صيفاً مُمطر شتاءً[9].

كما أن هناك عوامل بيئية تؤثر بشكل مباشر على حركة الصادرات غير النفطية، مما ينعكس على نفاذها إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى وجود شروط وسياسات تضعها الدول المستوردة لكي تحمي نفسها من المنتجات التي تصدرها الدول العربية وفقاً لاتفاقيات التجارية الدولية[10].

مفهوم البيئة والعوامل المؤثرة على الصادرات:

يتطرق علم البيئة إلى مفهومين الأول: يُعرف بأنه علم التنبؤ البيئي، وهو أحد فروع علم الأحياء، ويبحث في قُدرة تحمل النظم البيئية الطبيعية المختلفة للتغيرات السلبية الطارئة عليها، ويختص بالتربة وطبيعتها وأنواعها والمياه وكيفية معالجتها من الملوثات والمُخلفات، كل هذا داخل المحيط أو الوسط البيئي الخاص بها. أما المفهوم الثاني، فيقصد به علم البيئة الذي يعني التفاعل بين الكائن الحي والوسط الذي يعيش فيه، ويتحدد من خلاله التأثير المُتبادل بين الكائن الحي ومجموعة العوامل المؤثرة في الحيز المكاني والزماني وتحديد أسباب التأثير، مما يُساعد على إيجاد حلول للتأثير السلبي[11].

أ- تعريف العوامل البيئية المؤثرة على الصادرات:

تعرف العوامل البيئية بأنها مُركب يشمل العوامل الطبيعة والصناعية والاجتماعية ذات البُعد الاقتصادي تكون محيطة بالإنسان الذي يتدخل بدوره ليُكوِّن علاقة ربط بين هذه العوامل.

ب- تعريف السياسة البيئية:

(8) كامل مهدي التميمي، «**التلوث البيئي**»، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص235.

(9) منى أبو العطا حليم، «**المعايير البيئية والتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للصادرات المصرية**»، مرجع سابق، 2013، ص155.

(10) د. أحمد مصطفى ناصف، «**نحو إنشاء قاعدة بيانات قانونية للتشريعات البيئية في مصر**»، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للبيئة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والقانوني والتشريع، القاهرة، 1992، ص6.

(11) محمد صالح الشيخ، «**الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**»، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، 2002، ص13.

تُعرف السياسة البيئية على أنها مصطلح مُركب يُشير إلى مسار الإجراءات التي يتم اتخاذها، أو التي يجب أن تُتخذ من قبل إدارة الأنشطة البيئية بهدف منع الآثار الضارة على الطبيعة والموارد الطبيعية أو تقليلها أو تخفيفها، وضمان عدم تسبب التغيرات التي هي من صنع الإنسان في إحداث آثار ضارة على الإنسان، وترتبط السياسة البيئية بالسياسة العامة للدولة، كما ترتبط بدورها في السياسات التجارية[12].

وقد وضعت منظمة التجارة العالمية، بعض المصطلحات الخاصة بتنظيم التجارة متضمنة البُعد البيئي للسلع والمنتجات، وقد بدأت الدول تتخذ إجراءاتها الخاصة لكي تنتج منتجات تتبع فيها الأساليب البيئية الحديثة، وخاصة إذا كانت هذه المنتجات لها إقبال من قبل الأسواق العالمية، بحيث تضع الدول اشتراطات ومعايير خاصة للمنتجات المُصدرة إليها، وعليه باتت السياسة البيئية للدول المُصدرة تراعي الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية كأحد أهدافها لتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عن التلوث البيئي عن طريق تحجيم الممارسات والأنشطة التي تؤدي إلى تدهور الموارد البيئية، بما يكفل معالجة التلوث البيئي والتقليل من آثارها وصولاً المعايير والاشتراطات العالمية للتصدير، وذلك كأمر مُلزم سواء في الإنتاج أو التصدير لضمان نفاذ صادراتها[13].

ج- تعريف البيئة الطبيعية:

تُعرف البيئة الطبيعية بأنها مجموعة العوامل المناخية وكل ما يخص الموارد الطبيعية من مياه وتربة وغلاف غازي، وكائنات حية، والتي ترتبط فيما بينها لتُشكل بيئة تعيش فيها، وبالتالي هي الأقرب إلى القطاع الزراعي وترتبط بالقطاعات الأخرى، ويعتبر المناخ أحد العوامل الهامة التي تؤثر في جودة وكمية ونوعية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر[14].

وتمتلك الدول العربية مميزات طبيعية منها أجواء متنوعة تُساعدها على الزراعة وموقع جغرافي يتميز بقربه من منافذ التصدير وتؤثر العناصر المناخية المختلفة خاصة الحرارة والأمطار والصقيع والضوء وغيرها من العناصر المناخية، أما من حيث درجات الحرارة، فهي أكثر العوامل خطراً فيما إذا زادت عن معدلاتها الطبيعية خاصة على الزارعة[15].

---

(12) سلام إبراهيم كبة، «**التنمية المستدامة في العراق الحديث**»، 2011، وثيقة إلكترونية على الموقع:
www.ahewar.org/deba/show.art

(13) مصطفى بابكر، «**السياسات البيئية**»، مجلة جسر التنمية، العدد (25)، المعهد العربي، للتخطيط الكويت، 2004م، ص4.

(14) السيد إبراهيم مصطفى، «**اقتصاديات الموارد البيئية**»، معهد البحوث والدراسات البيئية، جامعة عين شمس، 2007، ص33.

(15) كمال طلبة، «**الحرب العالمية كوارث التغيرات المناخية**»، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، 2011، ص18.

وتعد درجات الحرارة، أحد عوامل المناخ المرتبطة بالبيئة، وقد سجلت درجات الحرارة في الدول العربية والعالم أعلى مُعدلات في الارتفاع وخصوصاً مطلع الألفية الثالثة إلى نهاية العام 2017 فترة الدراسة، حيث أقرت اللجنة الدولية للتغيرات المناخية أن ارتفاع درجات الحرارة ازداد تدريجياً ما بين (1.4–5.8)، مما يعني زيادة معدلات الجفاف وزيادة مساحات التصحر في الأراضي العربية خصوصاً والعالم عموماً[16].

كما تُعد ظاهرة التصحر من أكبر الأخطار البيئية التي تواجه الدول العربية، وذلك لأن تأثيرها مُباشر على التنمية الاقتصادية وفي مقدمتها القطاع الزراعي، والذي يُعد من أهم القطاعات للصادرات الزراعية، وبالأخص الأراضي التي تقع بالقرب من الصحاري، و التى تكون أكثر عرضة للتصحر، مما يجعلها هشة وقابلة للتصحر، حيث تقدر نسبة التصحر بـ (60 %)، والمساحة المهدرة بنحو (3.5) مليون كم^2 من مساحة الدول العربية[17].

وفيما يخص الرياح، فتتعرض المنطقة العربية إلى رياح موسمية شديدة السخونة، تكون ذروتها في فصلي الربيع والصيف، وذلك لارتفاع درجات الحرارة من ثلاثة اتجاهات، تُكون ضغط جوي منخفض، والذي يصطدم بضغط مرتفع، مما يزيد الرطوبة النسبية[18].

ونتيجة لتدهور المناخ بسبب الرياح القارية الشديدة أدت إلى انجراف للتربة، وبالتالي فإن هذا الانجراف يؤثر بشكل مباشر على الأراضي الزراعية، ويؤدي إلى تدهورها واستنزاف التربة. وتُقدر خسارة جودة التربة من جراء الانجراف الريحي للتربة بما يُعادل (3-2 %) في السنة، أما الانجراف المائي فيتراوح وزن التربة المنجرفة فيه ما بين (10-200) طن/هكتار/سنة، وذلك في السواحل، وهي كميات كبيرة من التربة، مما يُقلل من جودتها[19].

د- تعريف البيئة الصناعية:

تُعرف البيئة الصناعية بأنها: "المحيط الذي صنعه الإنسان بتفاعله وتعامله معه، وبما يؤهله للتعامل مع البنية الأساسية مثل المنشآت والمصانع والمؤسسات المختصة بإنتاج السلع والخدمات التابعة لها من أجل إقامة وتصنيع المنتجات المنشودة للتنمية الاقتصادية وللمحافظة على الموارد الطبيعية واستخدامها الاستخدام الأمثل"[20]، ويؤدى اختلال البيئة الصناعية إلى اختلال

(16) محمد عبد الغني سعودي، «**الوطن العربي - دراسة لملامحه الجغرافية**»، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2006، ص45.

(17) صندوق النقد الدولي العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، ص54.

(18) محمد عبد الغني سعودي، «**الوطن العربي - دراسة لملامحه الجغرافية**»، المرجع السابق، 2006، ص46.

(19) صندوق النقد الدولي العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، المرجع السابق، ص56.

(20) أحمد محمد المهدي، «**الصناعات البيئية في بعض الدول العربية**»، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات

التنمية الاقتصادية لأنها ترتبط بالقطاعات الرئيسية ومنها القطاع الزراعي الذي يغذي القطاع بالمنتجات لعملية التصدير في قطاع التجارة الخارجية [21] .

ثانياً: واقع الصادرات العربية غير النفطية في التجارة الخارجية للفترة (2009–2017):

تتصف التجارة الخارجية للدول العربية سواء كانت دول نفطية أم غير نفطية باعتمادها على تصدير الموارد الخام ومستهلكة للسلع الاستهلاكية الأساسية، وبالتالي فهي تعتمد في إنفاقها على إيرادات الصادرات من النقد الأجنبي. وتنقسم الصادرات إلى صادرات المنتجات الاستخراجية مثل النفط ومشتقاته، أو منتجات زراعية مثل القطن، البن، السكر، الأسماك، والتي تتضح بشكل تفصيلي من خلال الهيكل السلعي للصادرات، وترتبط الدول العربية بعدة اتفاقيات تجارية على شكل تكتلات واتفاقيات اقتصادية ثنائية واتفاقيات أخرى متعددة الأطراف، مما يساعد على توجيه الصادرات، ومن هنا تنبثق عدة عوامل في تحديد وجهة الصادرات، منها على أساس العامل الجغرافي أو على أساس العلاقات الاقتصادية وما ستعود به من تبادل للمصالح الاقتصادية. فقد انصب اهتمام الدول العربية على تنمية صادراتها كإستراتيجية اقتصادية لنفاذ صادراتها إلى أسواق الدول الأخرى، وهذا يجعلها مرتبطة بمتطلبات هذه الأسواق والسياسات التجارية لهذه الدول [22] .

أ- الهيكل السلعي للصادرات في اليمن للمدة (2009-2017):

تعتمد اليمن على إنتاج البترول، وعلى الرغم من اعتمادها عليه فقد تأثرت الأوضاع الاقتصادية، حيث شهدت تدهوراً كبيراً مع تعطل إنتاج النفط والأنشطة الاقتصادية الأخرى، مما أدى إلى انكماش الناتج الإجمالي المحلي بنسبة (28 %) خلال عام 2015، ويقدر صندوق النقد الدولي نمو الناتج الإجمالي المحلي في العام 2017 بنسبة (12.6 %) مقارنةً مع انكماش بنسبة (4.2 %) في العام 2016، وبحسب بيانات البنك الدولي في العام 2017، فإن تطور الآفاق الاقتصادية والاجتماعية في اليمن يعتمد على تحقيق تحسن فى الجانب السياسي والجانب الأمني، كما أن جهود إعادة الإعمار والتصدي لتحديات الحوكمة والتحديات المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية تعتمد على استعادة السلام والاستقرار السياسي للتعافي وإعادة بناء الثقة [23] .

العربية، القاهرة، 2004، ص35.

(21) عارف محمد السيد، «**التنمية الاقتصادية والمحافظة على الموارد الطبيعية واستخدامها**»، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017، ص36.

(22) محمد عبد الغني سعودي، «**الوطن العربي - دراسة لملامحه الجغرافية**»، مرجع سابق، 2006، ص48.

(23) تقرير الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للعام 2017.

1- إجمالي قيمة الصادرات والواردات لليمن للمدة (2009-2013):

يتفاوت التبادل التجاري لليمن مع العالم الخارجي سنوياً تبعاً للمتغيرات التي تطرأ في كل عام على كل من الصادرات والواردات، وبشكل عام، فقد ارتفعت قيمة الصادرات اليمنية من 569 مليار ريال يمني في العام 2009 إلى 1478 مليار ريال يمني في العام 2011، وتشكل صادرات النفط أكثر من (70 %) من إجمالي الصادرات اليمنية يليه الأسماك والمحاصيل الزراعية، وفي المقابل ارتفعت قيمة الواردات اليمنية من 416 مليار ريال يمني في العام 2009م إلى 2069 مليار ريال يمني في العام 2011، وتأتي واردات الديزل في مقدمة الواردات يليه القمح ثم المازوت والبنزين في المرتبة الأولى في قائمة الواردات اليمنية في العام 2011، ومن بين أهم الدول المُصدرة لليمن (الإمارات، الصين، المملكة العربية السعودية، الكويت، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية)، ومن أهم الدول المستوردة من اليمن (الصين، تايلاند، الهند، الإمارات، كوريا الجنوبية) حسب إحصاءات العام 2011[24]، ويوضح الجدول رقم (1) إجمالي قيمة الصادرات والواردات التي تصدرها اليمن للمدة (2009-2013).

جدول رقم (1)

السلع التي تصدرها اليمن للمدة (2009-2013)

"القيمة بالمليون دولار"

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي قيمة الصادرات	5.666	2.345	9.9	9.3	10.1
إجمالي قيمة الواردات	10.584	8.161	10.9	11.6	12.1

المصدر: Interactional Trade Center-Trade Map.

2- أهم السلع التي تصدرها اليمن للمدة (2014-2017):

تشير بيانات العام 2014 إلى أن أهم السلع التي تصدرها اليمن إلى الدول الأخرى بلغت قيمتها الإجمالية (9.609.01) مليون دولار، فيما سجلت أعلى نقطة للوقود المعدني ومنتجات التقطير والتي تبلغ قيمتها (8.709.345) مليون دولار مقابل أقل نقطة سجلتها في تصدير الحديد والفولاذ بلغت قيمتها (4.154) ألف دولار، وقد أشارت بيانات العام 2015 إلى أن إجمالي السلع المصدرة بلغت قيمتها (2.159.995) مليون دولار، فيما سجلت أعلى نقطة

(24) المركز الوطني للمعلومات، «نبذة تعريفية عن اليمن»، http:llwww.yemen-nic-net/yemen، 2017.

للمنتجات المصدرة في الوقود المعدني ومنتجات التقطير والتي تبلغ قيمتها (1.643.715) مليون دولار مقابل أقل نقطة سجلتها من قيمة المخلفات والنفايات المصدرة والتي تبلغ (2.502) ألف دولار، كما أشارت بيانات العام 2016 إلى أن إجمالي السلع المصدرة بلغت قيمتها (623.000) ألف دولار، فيما سجلت أعلى نقطة للمنتجات المصدرة في الوقود المعدني ومنتجات التقطير والتي تبلغ قيمتها (158.000) ألف دولار مقابل أقل نقطة سجلتها من قيمة الحديد والفولاذ ومنتجات الألبان لتبلغ (8.000) ألف دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)

السلع التي تصدرها اليمن للمدة (2014-2017)

"القيمة بالمليون دولار"

م	السلع المُصدرة	2014	2015	2016	2017
1	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	8.709.345	1.643.715	158	868
2	اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن	385	294	264	427
3	الأسماك	73.278	78.447	91	110
4	النحاس ومصنوعاته	20.961	12.632	22	27
5	الفاكهة والمكسرات	24.460	53.673	18	53
6	البلاستيك ومصنوعاته	35.195	13.384	13	17
7	القهوة والشاي والتوابل	18.164	21.593	12	25
8	الجلود الخام (غير الفراء)	27.254	14.810	11	12
9	الألمنيوم ومصنوعاته	12.047	5.336	9	16
10	المخلفات والنفايات	13.146	2.502	9	7
11	الحديد والفولاذ	7.154	8.253	8	16
12	منتجات الألبان	9.181	12.379	8	15
	الإجمالي	9.609.01	2.159.995	623.000	1.593.000

المصدر: Interactional Trade Center-Trade Map.

3- اتجاهات صادرات اليمن للمدة (2014-2017):

تشير بيانات المدة من (2014-2017) إلى أن أهم الدول المستوردة للسلع من اليمن هي: (سلطنة عمان، الصين، المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، تايلاند، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، ماليزيا، الهند، هولندا)، وقد بلغت قيمة وارداتها في العام 2014 إجمالي

(86.234.003) مليون دولار، وعلى أن تحذف منها كل من (المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، هولندا) لعدم وجود بيانات متاحة في هذا العام، وفي العام 2015 بلغت إجمالي قيمة وارداتها (1.680.894) مليون دولار، وعلى أن تحذف منها كل من (جمهورية مصر العربية، هولندا) لعدم وجود بيانات متاحة في هذا العام، أما في العام 2016 فقد بلغت إجمالي قيمة وارداتها (604.000) ألف دولار، وفي العام 2017 بلغت إجمالي قيمة وارداتها (690.000) ألف دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)

اتجاه صادرات اليمن للمدة (2014-2017)

"القيمة بالمليون دولار"

م	الدول المستوردة	2014	2015	2016	2017
1	سلطة عمان	9.515.135	24.124	297	110
2	الصين	15.760.114	891.450	166	427
3	المملكة العربية السعودية	-	142.266	39	27
4	جمهورية مصر العربية	-	-	29	16
5	تايلاند	12.718.491	62.194	20	53
6	هونغ كونغ	-	12.753	18	15
7	كوريا الجنوبية	16.196.064	361.343	17	17
8	ماليزيا	4.756.332	7.962	9	-
9	الهند	27.287.867	179.207	5	25
10	هولندا	-	-	4	-
	الإجمالي	86.234.003	1.680.894	604.000	690.000

المصدر: Interactional Trade Center-Trade Map.

ويبين الجدول السابق أنه في العام 2014 احتلت الهند المرتبة الأولى لتبلغ قيمة ما تستورده من سلع من اليمن تبلغ قيمته (27.287.867) مليون دولار بما يعادل نسبة (13.5 %)، فيما احتلت المرتبة الثانية من نفس العام الصين لتبلغ قيما وارداتها من اليمن إجمالي (15.760.114) مليون دولار بنسبة (7.8 %)، فيما احتلت ماليزيا المرتبة الأخيرة من نفس العام لتبلغ قيمة وارداتها (4.756.332) مليون دولار بما يعادل نسبة (2.4 %) من القيمة الإجمالية، وفي العام 2015 احتلت الصين المرتبة الأولى فقد بلغت قيمة وارداتها من اليمن

(891.450) ألف دولار بما يعادل نسبة (45.7 %)، وجاءت في المرتبة الثانية كوريا الجنوبية لتبلغ قيمة واردتها من اليمن (361.343) ألف دولار بنسبة (18.5 %)، في حين جاءت ماليزيا في المرتبة الأخيرة لتبلغ قيمة واردتها إجمالي (7.962) ألف دولار بما يعادل نسبة (0.4 %)، وفي العام 2016 احتلت سلطنة عمان المرتبة الأولى كأهم دولة مستوردة للسلع من اليمن، فقد بلغت قيمة واردتها (297.000) ألف دولار بنسبة (46.4 %)، وجاءت في المرتبة الثانية الصين لتبلغ قيمة واردتها (166.000) ألف دولار بنسبة (26.0 %)، فيما احتلت هولندا المرتبة الأخيرة لتبلغ قيمة واردتها (4000.00) ألف دولار بنسبة (0.7 %).

ب- الهيكل السلعي للصادرات في مصر للمدة (2009-2017):

يُعد الاقتصاد المصري من أكثر اقتصادات الدول العربية ودول منطقة الشرق الأوسط تنوعًا، حيث تشارك قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات بنسب شبه متقاربة في تكوينه الأساسي، ويبلغ متوسط عدد القوى العاملة في مصر نحو 26.006 مليون شخصاً بحسب تقديرات العام 2017، يتوزعون على القطاع الخدمي بنسبة (51 %)، والقطاع الزراعي بنسبة (32 %)، والقطاع الصناعي بنسبة (17 %)، ويعتمد اقتصاد البلاد بشكل رئيسي على الزراعة وعائدات قناة السويس والسياحة والضرائب والإنتاج الثقافي والإعلامي والصادرات البترولية[25].

ومن بيانات من العام المالي (2013-2014) تحقق مصر معدل نمو قدره (1.2 %) للناتج المحلي الإجمالي، وهو معدل انخفض بشكل كبير عن الطاقات المتاحة في الاقتصاد، وذلك تأثراً بتراجع معدل النمو في معظم القطاعات وتحقيق قطاعي الصناعات الاستخراجية والسياحة لمعدلات نمو سالبة، تأثراً بمراحل الانتقال السياسي والأحوال الأمنية من العام المالى (2011-2014)[26].

حيث تراجع معدل نمو قطاع السياحة بنحو (30 %)، كما تراجع معد لنمو الصناعات الإستخراجية بنسبة (4 %) خاصة قطاع استخراج الغاز الطبيعي، ويعتبر كلا من قطاعي الزراعة والحكومة العامة من أهم القطاعات المحركة للنمو خلال النصف الأول من العام المالي (2014-2015)، حيث سجل معدلات نمو تقدر بنحو (3.5 %)،(5.5 %) على التوالي، كما شهد قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية والتشييد والبناء معدلات نمو بلغت (2.3 %، 3.9 %) على التوالي.

1- أهم السلع التي تصدرها مصر للمدة (2009-2014):

يتأثر مناخ مصر بعدة عوامل أهمها الموقع ومظاهر السطح والنظام العام للضغط والمنخفضات

(25) محمد عبد الغني سعودي، «**الوطن العربي - دراسة لملامحه الجغرافية**»، المرجع السابق، 2006، ص51.

(26) البنك المركزي، التقرير السنوي 2014.

الجوية والمسطحات المائية، حيث ساعد ذلك كثيراً على تقسيم مصر إلى عدة أقاليم مناخية متميزة، فتقع مصر في الإقليم المداري الجاف فيما عدا الأطراف الشمالية التي تدخل في المنطقة المعتدلة الدافئة التي تتمتع بمناخ شبيه بإقليم مناخ البحر المتوسط الذي يتميز بالحرارة والجفاف في أشهر الصيف وبالاعتدال في الشتاء مع سقوط أمطار قليلة تتزايد على الساحل[27].

وقد شكلت الصادرات الزراعية مصدراً مهما للدخل القومي المصري، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية، ويأتي في مقدمتها صادرات الأغذية والمشروبات، ويليها المواد الخام، ومن ثم يليه القطن، بنسبة تبلغ (40 %) من إجمالي الصادرات الزراعية، ثم صادرات البطاطس والبرتقال، وتأتي أسواق الاتحاد الأوروبي في مقدمة الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية حيث يستوعب (42 %) من إجمالي الصادرات الزراعية، بالإضافة إلى الصناعات الأخرى مثل المنسوجات الكتانية والزيوت والسكر والزيوت والمواد الكيماوية[28]، ويوضح الجدول رقم (4) السلع التي تصدرها مصر للفترة من (2009-2014).

جدول رقم (4)

السلع التي تصدرها جمهورية مصر العربية للمدة (2009-2014)

«القيمة بالمليون دولار»

م	السلع المصدرة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
1	أغذية مشروبات	2.226	3.936	4.468	3.95	3.772	4.337
2	مواد خام	1.109	1.506	1.586	1.769	1.689	1.942
3	القطن	-	93	286	-	-	-
4	الألمنيوم	-	247	-	-	-	-
5	وقود معدني	10.29	6.043	7.018	8.957	8.533	5.109
6	بترول خام	-	1.636	1.937	2.922	-	-
7	مواد كيمائية	2.626	3.261	3.592	5.274	4.169	4.793
8	آلات ومعدات	10.051	1.137	1.229	1.171	1.404	1.615
9	المصنوعات	5.644	7.015	8.141	8.389	8.01	9.210
10	سلع غير مصنعة	3.397	1.188	1.22	1.72	1.643	1.889
	الإجمالي	26.082	24.086	17.255	21.529	29.24	28.894

المصدر: النشرة الاقتصادية لصندوق النقد الدولي العربي 2015، وبحسب ما توفر من بيانات متاحة.

(27) وزارة المالية، البيان المالي عن مشروعات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية للعامين (2014-2015)، القاهرة، 2015.

(28) وزارة التجارة والصناعة، قطاع التجارة الدولية التقرير الاقتصادي، 2014.

ويبين الجدول السابق أن الصادرات السلعية لجمهورية مصر العربية من أغذية ومشروبات وصادرات زراعية بقيمة (2.226.000) مليون دولار تقريباً في العام 2009، وقد ازدادت القيمة للصادرات لتصل في نهاية المدة إلى (4.377.000) مليون دولار في العام 2014، أما المصنوعات، وبلغت قيمتها في العام 2009 بنحو (5.644.000) مليون دولار تقريباً، وازدادت لتصل إلى (9.210.000) مليون دولار تقريبًا في العام 2014، وأن القيمة الخاصة بالسلع غير النفطية ارتفعت عن أول المدة، وهذا ما يفسر تنوع هيكل الصادرات، من السلع، وأن هذا الارتفاع نتيجة ما تتمتع به السلع من ميزة تنافسية في الأسواق العالمية [29].

2- أهم السلع التي تصدرها مصر للمدة (2015-2017):

تشير بيانات العام 2015 إلى أن أهم السلع التي تصدرها جمهورية مصر العربية إلى الدول الأخرى بلغت قيمتها الإجمالية (12.120.18) مليون دولار، فيما سجلت أعلى نقطة للوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير والتي تبلغ قيمتها (6.170.355) مليون دولار بنسبة (30.7 %) مقابل أقل نقطة سجلتها بنسبة (1.0 %) من قيمة الحديد والفولاذ والتي تبلغ (297.951) ألف دولار، وقد أشارت بيانات العام 2016 إلى أن إجمالي السلع المصدرة بلغت قيمتها (8.5013.00) مليون دولار، فيما سجلت أعلى نقطة للمنتجات المصدرة في الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير والتي تبلغ قيمتها (3.229.00) مليون دولار بنسبة (14.3 %) مقابل أقل نقطة سجلتها بنسبة (2.0 %) من قيمة الحديد والفولاذ المصدرة والتي تبلغ (457.000) ألف دولار، كما أشارت بيانات العام 2017 إلى أن إجمالي السلع المصدرة بلغت قيمتها (14.962.00) مليون دولار، فيما سجلت أعلى نقطة للمنتجات المصدرة في الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير والتي تبلغ قيمتها (5.064.000) مليون دولار بنسبة (19.5 %) مقابل أقل نقطة سجلتها بنسبة (2.1 %) من قيمة القطن والتي تبلغ (543.000) ألف دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (5).

(29) منى أبو العطا حليم، «**المعايير البيئية والتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للصادرات المصرية**»، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2013، ص86.

جدول رقم (5)
السلع التي تصدرها جمهورية مصر العربية للمدة (2015-2017)

"القيمة بالمليون دولار"

م	السلع المُصدرة	2015	2016	2017
1	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	6.170.355	3.229	5.064
2	اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن	585.076	2.654	2.115
3	الأجهزة الكهربائية والإلكترونية	1.261.309	1.535	1.728
4	الفاكهة والمكسرات	1.077.552	1.196	1.270
5	البلاستيك ومصنوعاته	0,927.650	1.178	1.507
6	الخضروات والجذور والدرنات	0,921.721	0,697	1.066
7	الأسمدة	0,400.605	0,848	1.053
8	مستلزمات الملابس والإكسسوارات	0,969.771	0,757	0,911
9	القطن	0,400.613	0,462	0,543
10	الحديد والفولاذ	0,297.951	0,457	0,859
	الإجمالي 1	12.120.18	8.501.300	14.962.000

المصدر: Interactional Trade Center-Trade Map.

3- اتجاهات صادرات مصر للمدة (2009-2014):

لقد انضمت مصر إلى منطقة التجارة العالمية بداية من منتصف العام 1995، والمنتجات التي تصدرها مصر إلى الخارج النفط ومشتقاته والقطن والمنسوجات والمنتجات المعدنية والكيماويات والمنتجات الزراعية، وتعتبر الأسواق الأوروبية من أهم محطات الصادرات المصرية. وترتبط مصر مع الدول الأفريقية بعدة اتفاقيات تجارية مثل السوق المشتركة لدول جنوب أفريقيا (الكوميسا)، وقد تَكَوَّن هذا السوق في العام 2000.

أما الاتفاقيات الاقتصادية الأخرى المشتركة الأخرى فهي عديدة ومن أهم هذه الاتفاقيات هي الاتفاقية الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية "الكويز" التي تمت في العام 2004، واتفاقية المشاركة الأوروبية بين دول شمال المتوسط ودول جنوب المتوسط من نفس العام، واتفاقية "أغادير"، وهي اتفاقية تجارية عربية هدفها على المدى الطويل تيسير الطريق أمام إقامة سوق عربية مشتركة، وتضم مصر والأردن والمغرب وتونس، ومن ثم فإن هذا التنوع في الاتفاقيات أمام مصر، جعلها متنوعة في العلاقات ومتنوعة في الأسواق، مما يفسر تنوع صادراتها وتنوع الدول التي تتجه إليها تجارتها، وأن أكثر الأسواق التي تشترك معها في التجارة هي أسواق الاتحاد الأوروبي، ويوضح الجدول رقم (6) اتجاه صادرات جمهورية مصر العربية خلال الفترة من (2009-2014).

جدول رقم (6)

اتجاه صادرات جمهورية مصر العربية للمدة (2009-2014)

«القيمة بالمليون دولار»

م	الدولة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
1	الدول العربية	5.851	7.086	7.818	8.171	8.201	8.525
2	الدول الأوروبية	11.685	9.009	10604	11.952	10.939	10.253
3	الولايات المتحدة الأمريكية	1.273	1.623	1.692	1.816	2.002	1.212
4	اليابان	0،869	0،103	0،188	0،362	0،999	0،462
5	الصين	0،340	0،972	0،452	0،622	0،743	0،568
6	الهند	1.654	1.445	1.268	2.26	20.028	2.134
7	باقي دول أسيا غير العربية	3.129	3.634	3.457	5.054	4.949	4.972
8	باقي دول العالم	3.838	3.517	4.046	4.85	3.8	3.685

المصدر: النشرة الاقتصادية لصندوق النقد الدولي العربي 2015، بحسب ما توفر من بيانات متاحة.

ويبين الجدول السابق أن الصادرات المصرية تتجه نحو الأسواق الأوروبية بشكل كبير، مما يجعلها تتركز في مجموعة معينة وذلك من خلال الاتفاقيات التجارية ومنها أغادير واتفاقية الأورومتوسطية، تأتي الأسواق الأسيوية بالمرتبة الثانية من ناحية القيمة، وذلك لسهولة نفاذ السلع إلى هذه الأسواق، وأكبر الأسواق هي الهند بعد ذلك تأتي أسواق الولايات المتحدة الأمريكية.

4- اتجاهات صادرات مصر للمدة (2015-2017):

تشير البيانات خلال الفترة(2015-2017): إلى أن أهم الدول المستوردة للسلع من جمهورية مصر العربية هي: (المملكة العربية السعودية، إيطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، ألمانيا، الهند، اليونان، كندا، أسبانيا، المملكة المتحدة، كندا، فرنسا)، وقد بلغت قيمة وارداتها في العام 2015 إجمالي (13.071.955) مليون دولار، وفي العام 2016 بلغت قيمة واردتها (12.195.929) مليون دولار، أما في العام 2017 فقد بلغت إجمالي قيمة وارداتها (13.423.00) مليون دولار على التوالي، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (7).

جدول رقم (7)

اتجاه صادرات جمهورية مصر العربية للمدة (2015-2017)

«القيمة بالمليون دولار»

م	الدول المستوردة	2015	2016	2017
1	المملكة العربية السعودية	2.280.906	1.929	1.832
2	إيطاليا	2.202.030	1.701	2.052
3	الولايات المتحدة الأمريكية	1.479.963	1.562	1.717
4	تركيا	1.215.784	1.443	1.998
5	ألمانيا	1.926.477	1.255	1.496
6	الهند	1.460.570	1.023	1.216
7	أسبانيا	0،557.502	0،900	1.256
8	المملكة المتحدة	0،906.092	0،828	0،811
9	كندا	0،579.905	0،780	0،766
10	فرنسا	0،462.726	0،774	0،969
	الإجمالي	13.071.955	12.195.929	13.423.00

المصدر: Interactional Trade Center-Trade Map.

ويبين الجدول السابق أنه في العام 2015 احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى لتبلغ قيمة ما تستورده من سلع جمهورية مصر العربية (2.280.906) مليون دولار بما يعادل نسبة (11.3 %)، فيما احتلت المرتبة الثانية من نفس العام إيطاليا لتبلغ قيمة وارداتها من جمهورية مصر العربية إجمالي (2.202.03) مليون دولار بنسبة (11.0 %)، فيما احتلت فرنسا المرتبة الأخيرة من نفس العام لتبلغ قيمة وارداتها (462.726) مليون دولار بما يعادل نسبة (1.1 %) من القيمة الإجمالية، وفي العام 2016 احتلت إيطاليا المرتبة الثانية فقد بلغت قيمة صادراتها (1.701.000) مليون دولار بما يعادل نسبة (8.9 %)، وجاءت في المرتبة الثالثة الولايات المتحدة الأمريكية لتبلغ قيمة صادراتها (1.562.000) مليون دولار بنسبة (8.1 %)، في حين جاءت فرنسا في المرتبة الأخيرة كما في العام 2015 لتبلغ قيمة وارداتها إجمالي (774.000) ألف دولار بما يعادل نسبة (1.2 %)، وفي العام 2017 احتلت إيطاليا المرتبة الأولى كأهم دولة مستوردة للسلع من جمهورية مصر العربية كما في العام 2015، فقد بلغت قيمة صادراتها (2.052.000) مليون دولار بنسبة (10.4 %)، وجاءت في المرتبة الثانية تركيا لتبلغ قيمة صادراتها (1.998.000) مليون دولار بنسبة (10.1 %)، فيما احتلت

فرنسا المرتبة الأخيرة لتبلغ قيمة صادراتها (969.000) ألف دولار بنسبة (3.5 %).

ج- الهيكل السلعي للصادرات في الأردن للمدة (2009-2017):

1- أهم السلع التي تصدرها الأردن للمدة (2009-2014):

يُعد اقتصاد الأردن اقتصاد قائم على الخدمات في القطاعات الاقتصادية مثل التجارة والسياحة، أما أهم مواردها الطبيعية فهي مناجم الفوسفات، والتي تقع في جنوب الأردن، ويأتي قطاع الصناعة ليعتمد على صناعة الأسمدة الفوسفاتية، وتُعد الأردن ثالث أكبر مصدر للفوسفات في العالم بحسب بيانات 2013، وقد دخلت الأردن اقتصاد السوق الحر في العام 1999، وتعتمد على الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في تنمية اقتصادها، كما تمتلك الأردن موارد مائية قليلة مما يعني أن مواردها الزراعية ضعيفة بالنسبة إلى محدودية الأراضي الزراعية((30)).

وحيث يتأثر مناخ الأردن بمناخ البحر المتوسط خصوصاً في المناطق الشمالية والغربية، بينما يسود المناخ الصحراوي باقي البلاد، وذلك لأن معظم أراضيها صحراء، وتعد المياه فيها قليلة، حيث تشكل المياه الجوفية المتجددة والمياه السطحية نسبة (66 %) من مصادر المياه في الأردن بحسب بيانات وزارة المياه والري في العام (31) 2011.

كما توجد في الأردن المياه الجوفية المتجددة في 12 حوضاً مائياً محدداً، وتتراوح معدلات درجات الحرارة السنوية بين (12-15) درجة مئوية (54-77) فهرنهايت، وتصل في حدها الأعلى صيفاً إلى الأربعينيات (105-115) فهرنهايت في المناطق الصحراوية، ويتراوح معدل سقوط الأمطار من 50 ملم سنوياً في الصحراء إلى حوالي 580 ملم، بما يؤدي إلى وجود مشاكل وتحديات متمثلة في توالي سنوات الجفاف، وتذبذب الأمطار، والتي تؤدي إلى قلة الأراضي الزراعية لندرة الموارد المائية.

ويساهم القطاع الزراعي بما نسبة (2.8 %) من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل فيه (3.5 %) من مجموع القوى العاملة، وتشكل الصادرات الزراعية نسبة (11 %) من مجموع صادرات المملكة، يذهب منها نسبة (92 %) إلى الأسواق العربية، أما عن الصناعات التحويلية فتساهم بنسبة (16.9 %) من الناتج المحلي الإجمالي للأردن بحسب بيانات العام 2010، وتشكل الصادرات الصناعية بنسبة (45 %) من إجمالي الصادرات بحسب بيانات العام 2013، وتتكون من مواد كيماوية ومصنوعات متنوعة، بينما تشكل الصادرات الخام من الفوسفات والحجر الكسلي والبوتاس نسبة (23 %)، ويوضح الجدول رقم (8) الهيكل السلعي لصادرات الأردن للمدة (2009-2014).

(30) محمد عبد الغني سعودي، «**الوطن العربي - دراسة لملامحه الجغرافية**»، مرجع سابق، 2006، ص393.

(31) وزارة المياه والري الأردنية، «**سياسة إدارة المياه الجوفية**»، 2011، أنظر: http://www.mwi.gov.jo

جدول رقم (8)

السلع التي تصدرها الأردن للمدة (2009-2014)

"القيمة بالمليون دولار"

م	السلع المُصدرة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
1	أغذية مشروبات	823	810	967	1.103	1.094	1.108
2	حبوب	23	-	28	32	-	-
3	مواد خام	1.419	896	1.126	1.623	1.611	1.630
4	الفوسفات	521	383	-	-	-	-
5	وقود معدني	48	28	65	15	15	20
6	بترول خام	-	-	-	65	-	-
7	مواد كيماوية	1.757	1.240	1.547	1.551	1.547	1.557
8	آلات ومعدات	333	287	325	367	354	369
9	المصنوعات	1.857	1.661	1.797	1.920	1.906	1.929
10	سلع غير مصنفة	6	119	115	154	153	155
	المجموع	527.486	510.453	524.471	443.344	408.901	342.614

المصدر: النشرة الاقتصادية لصندوق النقد الدولي العربي 2015، ص81، وبحسب ما توفر من بيانات متاحة.

ويبين الجدول السابق أن صادرات الأردن من السلع الغذائية والمشروبات بلغت 823 مليون دولار في العام 2009 مقارنة بالعام 2014 لتصل إلى (1.108) مليون دولار لتمثل زيادة قدرها قدره (821.892) مليون دولار، أما المصنوعات قدرت في العام 2009 بـ 1.857 مليون دولار مقارنة بالعام 2014 لتصل إلى (1.929) مليون دولار لتسجل زيادة قدرها (0.072)، مما يوضح أن تلك الزيادة في قيمة الصادرات السلعية للأردن ترجع إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية في الأردن والاستفادة من الاتفاقية التجارية الدولية، بما يؤكد الزيادة في قيمة السلع خلال فترة الدراسة[32].

2- أهم السلع التي تصدرها الأردن للمدة (2015-2017):

تشير بيانات العام 2015[33]، إلى أن أهم عشر سلع تصدرها الأردن إلى الدول الأخرى بلغت قيمتها الإجمالية (5.340256) مليون دولار، فيما سجلت أعلى نقطة للمنتجات المصدرة

(32) وزارة الزراعة الأردنية، تقرير حالة القطاع الزراعي لعام 2011، أنظر: http://www.moa.gov.jo

(33) تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، (Interactional Trade) للمدة (2015-2017).

في مستلزمات الملابس والإكسسوارات والتي تبلغ قيمتها (1.319.475) مليون دولار بنسبة (16.8 %) مقابل أقل نقطة سجلتها بنسبة (1.5 %) من قيمة المواد الكيماوية العضوية والتي تبلغ (118.329) ألف دولار، وقد أشارت بيانات العام 2016، إلى أن القيمة الإجمالي للسلع المصدرة بلغت قيمتها الإجمالية (3.999.000) مليون دولار، فيما سجلت أعلى نقطة للمنتجات المصدرة في مستلزمات الملابس والإكسسوارات والتي تبلغ قيمتها (1.28.000) مليون دولار بنسبة (21.5 %) مقابل أقل نقطة سجلتها بنسبة (3.8 %) من قيمة الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية المصدرة والتي تبلغ قيمتها (129.00) ألف دولار، كما تشير بيانات العام 2017، إلى أن القيمة الإجمالي للسلع المصدرة بلغت قيمتها الإجمالية (5.225.000) مليون دولار، فيما سجلت أعلى نقطة للمنتجات المصدرة في مستلزمات الملابس والإكسسوارات والتي تبلغ قيمتها (1.498.000) مليون دولار بنسبة (20.1 %) مقابل أقل نقطة سجلتها بنسبة (3 %) من الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية المصدرة والتي تبلغ (223.000) ألف دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (9).

جدول رقم (9)

السلع التي تصدرها الأردن للمدة (2015-2017)

"القيمة بالمليون دولار"

م	السلع المُصدرة	2015	2016	2017
1	مستلزمات الملابس والإكسسوار	1.319.475	1.280.00	1.498.00
2	المواد الكيماوية غير العضوية والمعادن الثمينة	0،332.412	0،595	0،385
3	الأسمدة	0،847.331	0،457	0،657
4	الملح والكبريت والحجر والجص والكلس والأسمنت	0،549.191	0،521	0،446
5	منتجات صيدلانية	0،635.634	0،393	0،668
6	مستلزمات الملابس غير المحبوكة	0،264.330	0،367	0،473
7	اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة	0،143.068	0،218	0،225
8	الخضروات والجذور والدرنات	0،527.078	0،147	0،380
9	المواد الكيميائية العضوية	0،118.329	0،144	0،270
10	الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية	0،297.705	0،129	0،223
	الإجمالي	5.340.256	3.999.000	5.225.000

المصدر: Interactional Trade Center-Trade Map.

ويبين الجدول السابق أنه خلال الأعوام (2015، 2016، 2017) سجل منتج مستلزمات الملابس والإكسسوارات أعلى نقطة للمنتجات التي الأردن للدول الأخرى حيث بلغت قيمتها خلال تلك الأعوام (1.319.475، 1.280.000، 1.498.000) مليون دولار بنسبة (16.8 %، 21.5 %، 20.1 %) على التوالي، فيما سجلت أقل نقطة في العام (2015) قيمة المواد الكيماوية العضوية حيث بلغت قيمتها (118.329) ألف دولار، في حين سجلت منتجات الآلات والأجهزة الميكانيكية والمفاعلات النووية أقل نقطة خلال العامين (2016، 2017) حيث بلغت قيمتها (129.00) ألف دولار، و(223.000) ألف دولار على التوالي، في حين بلغت القيمة الإجمالي لصادرات السلع من الأردن ككل في تلك الأعوام (5.340256، 3.999.000، 5.225.000) مليون دولار على التوالي، ليتضح أن أعلى قيمة في المنتجات المصدرة كان في العام 2015 مقارنة بالعامين 2016، 2017.

3- اتجاهات صادرات الأردن للمدة (2009-2014):

يأتي موقع الأردن بين دول المشرق العربي والجزيرة العربية، بحيث يحده من الشمال سوريا بحدود طولها 375كم، ومن الشرق والجنوب المملكة العربية السعودية بحدود 744كم، وتقع العراق شرقها بحدود 181كم، بينما تحدها من الغرب فلسطين بحدود 97كم، وإسرائيل بحدود 238كم، وطول شريطها الساحلي 26كم، وتمتد مياهه الإقليمية مسافة ثلاثة أميال بحرية، رغم صغر حجم الأردن لكن تمتاز بتضاريس طبوغرافية تعكس تنوعها المناخي[34].

ولقد شكلت مدينة العقبة مركزاً لالتقاء طرق التجارة بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، وقد تطورت أهمية المدنية إقليمياً كميناء شمالي على البحر الأحمر، ويمر بمدينة العقبة فيربطها بدمشق ومصر، مما يجعلها طريق للتجارة بين هذه الدول، وقد أنشئت منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة عام 2001 كمنطقة اقتصادية خاصة لتشكل نقطة الانطلاق نحو إنشاء مركز إقليمي متطور في موقع إستراتيجي من الشرق الأوسط يون نقطة انطلاق للتنمية الاقتصادية، توفر من خلالها منطقة العقبة بيئة تجارية وصناعية وخدمية لمجتمع الأعمال[35] .

كما انضمت الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في العام 2000، حيث حصلت على عضوية منظمة التجارة العالمية وعدد من منظماتها واتفاقياتها مثل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات، وكاتفاقية التجارة الحرة واتفاقية إقامة منظمة التبادل التجاري بين الدول العربية المتوسطة عبر

(34) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، «**جغرافية الأردن**»، أنظر: https://ar.wikipedia.org/

(35) ويكيبيديا الموسوعة الحرة، «**نبذة عن التجارة الخارجية للأردن**»، أنظر: https://ar.wikipedia.org/

اتفاقية أغادير، والتي دخلت حيز التنفيذ في العام 2006 تنفيذاً لإعلان أغادير الذي وقع عليه كلاً من الأردن ومصر وتونس والمغرب مع الاتحاد الأوروبي في مدينة أغادير المغربية.

وتعتمد اتفاقية أغادير على قواعد المَنشَأ لاتفاقية اليورومتوسطية، والتي تتيح التكامل القطري للمَنشَأ فيما بين الدول المرتبطة بالاتفاقية من خلال استخدام مدخلات إنتاج مَنشَأ الدول الأطراف في اتفاقية أغادير المغربية أو دول الاتحاد الأوروبي وبما يحقق أهلية السلع المنتجة في هذه الدول لتحقيق قواعد المَنشَأ المطلوبة لغرض تصدير منتجاتها إلى سوق الاتحاد الأوروبي معفاة من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقيات الشراكة التي تربطها مع الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة الأردنية ـ الأمريكية والتي تم توقيعها في العام 2000، ودخلت حيز التنفيذ في العام 2001، حيث تهدف هذه الاتفاقية إلى إلغاء الرسوم والقيود التجارية على التجارة البينية والخدمات بين البلدين.

كما تتضمن تلك الاتفاقية إلغاء الرسوم الجمركية على كل البنود التجارية ما بين البلدين خلال مدة عشر سنوات على أربع مراحل، وأن ما يميز هذه الاتفاقية هو حماية الاستثمار المتبادل بين البلدين، وقد فُعِّلَت وُوقِعَت تلك الاتفاقية في العام 2003، والتي عززت آليات حماية الاستثمار وثقة المستثمرين، مما انعكس بالإيجاب على المناخ التجاري بين البلدين وخاصة على الجانب الأردني، وبالتالي أدى ذلك إلى ارتفاع ملحوظ في الصادرات الأردنية إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، ويوضح الجدول رقم (10) اتجاه صادرات الأردن خلال الفترة من (2009-2014).

جدول رقم (10)
اتجاه صادرات الأردن للفترة من (2009-2014)

"القيمة بالمليون دولار"

م	الدولة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
1	الدول العربية	2.550	2.562	2.944	3.124	3.175	3.542
2	الدول الأوروبية	1.48	1.167	1.265	1.381	1.418	1.469
3	الولايات المتحدة الأمريكية	1.037	0.862	0.923	1.033	1.110	1.193
4	اليابان	0،157	0،148	0،057	0،046	0،040	0،040
5	الصين	0،110	0،038	0،110	0،199	0،186	0،103
6	الهند	1.290	0،681	0،776	0،866	0،719	0،494
7	باقي دول أسيا غير العربية	1.708	0،943	1.222	1،604	1.430	1.104
8	باقي دول العالم	0،456	0،279	0،327	0،373	0،471	0،490

المصدر: النشرة الاقتصادية لصندوق النقد الدولي العربي 2015، ص77، بحسب ما توفر من بيانات متاحة.

ويتبين من الجدول السابق أن اتجاه الصادرات الأردنية تجاه السوق الأوروبية أكبر منه من الأسواق الأخرى، بالرغم من أنها ثابتة في قيمتها ولكنها تحافظ على ثباتها من الانخفاض، وهذا بفضل الاتفاقيات التجارية، أما الصادرات المتجهة إلى الأسواق الآسيوية، هي أكثر تحركاً ونمواً على الرغم من ضعف قيمتها، أما بالنسبة إلى الأسواق الأمريكية، فإنها ذات قيمة مرتفعة، مع ذلك فإن قيمة الصادرات الأردنية إلى الأسواق الأمريكية تحافظ على ثباتها طيلة فترة الدراسة، وذلك كونها تستفيد من اتفاقية الكويز التجارية[36].

4- اتجاهات صادرات الأردن للمدة (2015-2017):

جدول رقم (11)

اتجاه صادرات الأردن للمدة (2015-2017)

"القيمة بالمليون دولار"

م	الدولة	2015	2016	2017
1	الولايات المتحدة الأمريكية	1.447.636	1.595	1.729
2	المملكة العربية السعودية	1.162.839	0,914	0,825
3	الهند	0,588.807	0,840	0,690
4	اندونيسيا	0,139.436	0,166	0,349
5	الصين	0,237.160	0,211	0,279
6	الكويت	0,306.929	0,136	0,188
7	تركيا	0,100.989	0,102	0,113
8	الجزائر	0,088.964	0,103	0,105
9	مصر	0,107.38	0,070	0,103
10	كندا	0,094	0,082	0,78
	الإجمالي	4.273.616	4.219.00	4.459.00

المصدر: Interactional Trade Center-Trade Map.

يبين الجدول السابق أنه خلال الأعوام (2015، 2016، 2017)، أن الولايات المتحدة الأمريكية احتلت المرتبة الأولى خلال تلك الأعوام كأهم دولة مستوردة للسلع من الأردن، فقد بلغت قيمة واردتها خلال تلك الأعوام على التالي (1.447.636، 1.595.000، 1.729.000) مليون دولار، فيما احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية خلال نفس الأعوام لتبلغ قيمة

(36) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015، ص203.

واردتها على التوالي (1.162.839، 914.000، 825.000) مليون دولار، كما جاءت الجزائر لتحتل المرتبة الأخيرة في العام 2015 لتبلغ قيمة واردتها (88.964) ألف دولار، وفي العام 2016 احتلت المرتبة الأخيرة مصر لتبلغ قيمة واردتها من الأردن (70.000) ألف دولار، وفي العام 2017 احتلت المرتبة الأخيرة كندا لتبلغ قيمة وارداتها من الأردن (78.000) ألف دولار.

ثالثاً: العوامل البيئية المؤثرة على الصادرات غير النفطية وسبل معالجتها:

تختلف العوامل البيئية من دولة إلى أخرى، لذا يجب أن تضع الدولة نموذجاً لتحديد أهم المحددات التي تحتاجها في تحديد سياساتها البيئية في قطاعاتها الاقتصادية مُتمثلة في طبيعة ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الموجودة في الدولة، كما أن هناك تفاوت في الخطط التنموية لكل دولة تتعلق بمرونة القوانين والتشريعات البيئية التي تضعها بالحسبان عند وضع الخطة التنموية لديها، كما تتمثل العوامل البيئية أيضاً في طبيعة الأهداف التي تسعى إليها الدولة في تحقيقها من وراء تبني سياسة بيئية معينة[37].

كما تتمثل المحددات في الموارد الطبيعية التي تمتلكها الدولة وعدد السكان وقابليتها على تجديد مواردها وتدوير المخلفات، وتحديد حجم الموارد المتضررة بفعل التلوث البيئي والسكاني والصناعي، وتحديد إمكانية الدولة في تقليل أو إزالة خطر التلوث البيئي والمراقبة والإشراف عليها بحسب المقدرة التنظيمية للدولة، وتتمثل أيضاً في طبيعة النظام الاقتصادي والقطاعات التي ترصد التلوث البيئي ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وقوى السوق.

وقد يكون تأثير السياسات البيئية في الاتفاقيات التجارية سواء الاتفاقيات العامة منها أو الثنائية، وذلك في عدم التجانس أو التطابق بين المنتج والمعايير البيئية، وقد تستخدم هذه السياسة من خلال الاستفادة من الوضع البيئي للدولة لتقليل كمية السلع الداخلة لأسواق الدول المستوردة، ويستنتج من هذا أن الاشتراطات البيئية تصدر من الدول الأوروبية، وبالتالي تُعد بمثابة مصدر رقابي على السلع غير المطابقة للاشتراطات البيئية التي تستوردها من الدول الأخرى[38].

وعليه فإنه المُمكن أن تُرفض السلعة المتفق عليها، بما يؤدي إلى جمود في حركة الصادرات العربية لعدة سنوات، ومن ثم تسبب خلافات سياسية تؤدي إلى منع الصادرات للسنوات المقبلة بما يُشكل

(37)United Nations Environment Programmers and the International Institute for Sustainable Development, Environment and Trade A Handbook, second edition, 2005, p. 14.

(38) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) تحرير تجارة السلع والخدمات البيئية في منطقتي الأسكوا والدول العربية، 2005، ص2.

أزمة تجارية لهذه الدولة تتمثل في ضعف النقد الأجنبي الداخل إلى الدولة جراء عملية التصدير[39].

وتعتبر شهادات Eco Text 100, Eco Text 1000, Flower DU من أهم وأكثر شهادات التوافق البيئي انتشاراً على المستوى الدولي تتمثل في عدد كبير من أنظمة علامات الإيكو، لتغطي مجموعات مختلفة من المنتجات، ولكل من هذه الأنظمة معاييره التي تختلف في منهجها، فمنها من يركز على دورة الحياة الكاملة للمنتج وتحليل مراحلها المتعددة، ومنها ما يركز فقط على المنتج في مرحلته النهائية[40].

أ- العوامل البيئية المؤثرة في نفاذ الصادرات العربية غير النفطية للأسواق الدولية:

تُمثل التغيرات المناخية واحدة من أكبر تحديات التنمية الاقتصادية في العالم، بما لها من آثار سلبية تنعكس على القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يجب أن تؤخذ في الاعتبار في قطاع التجارة الدولية، وتظهر واضحة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية ولكن بشكل ضمني، فهناك تطبيقات ضمنية تستخدمها الدول المستخدمة، تُعد معيقة لحركة صادرات الدول العربية ونفاذها إلى الأسواق الدولية والتي تُعد عامل من العوامل البيئية والتي تعيق نفاذ الصادرات[41].

1- التلوث البيئي في المنطقة العربية:

وتتمثل مستويات التلوث بعدد من المستويات، على النحو التالي:

• **التلوث المقبول:** وهو الذي يتعايش مع الإنسان من دون أن يتعرض للضرر أو المخاطر وهو لا يخل بالتوازن البيئي وفي الحركة التوافقية بين عناصر هذا التوازن.

• **التلوث الخطر:** وهو يتعدى الحد الحرج ويبدأ معه التأثير السلبي للملوثات في عناصر البيئة الطبيعية والبشرية (الاصطناعية).

• **التلوث المدمر:** وهو الذي يحدث فيه انهيار للبيئة والإنسان معاً، ويقضي على أشكال التوازن البيئي كافة، والسبب الرئيسي له هو النشاطات الإشعاعية والنووية.

(39)Howse,R.and P. van Bork, «Options for liberalizing trade in environmental goods in the Doha Round,» Trade and Environment Series lssue, Paper No.2, International Centre for Trade and Sustainable Development, Geneva. (July, 2006).

(40) Ahn, Young and Ahn Byong, Eco – Labeling and Non Product Related Process and Production Methods, Environmenetal Economicos and Policy Staudies (4) 2007, p. 167.

(41) غازي سفاريني، «**أساسيات علم البيئة**»، دار الوائل، عمان، الأردن، 2002، ص115.

• **تلوث المياه:** وهو التلوث الذي يحدث من صنع الإنسان، والتي تهتم به كل الدول والجهات المسئولة لنظافة المياه وصيانتها وتعمل على توازن نظامها الأيكولوجي وهي من متطلبات استمرار الحياة[42].

2- تزايد التصحر في المنطقة العربية:

تتسم الأوضاع البيئية في الدول العربية بانتشار التصحر، والاستخدام غير المُرَشَّد للموارد الطبيعية وتدهور الأراضي الزراعية، ويحدث ذلك نتيجة تعرض المنطقة العربية لظروف مناخية غير مواتية.

3- التلوث الصناعي في المنطقة العربية:

من أهم مصادر التلوث الصناعي، النفايات التي تخرج من المصانع في أغلب دول العالم ولقد استخدمت معظم الدول العربية مصادر المياه من بحار وخلجان وأنهار وبحيرات كمدافن للنفايات السائلة مُسببة بذلك أكبر كارثة بيئية للمجتمع العربي، حيث يُعاد استخدام المياه حتى بعد تكريرها ومعالجتها للاستعمال الإنساني أو الحيواني، وتتصف النفايات السائلة باحتوائها على كم كبير من المواد الكيماوية والعناصر السامة والضارة، والتي تتباين تبعاً لنوعية الصناعة التي تولدت عنها[43]،

كما يخلف التلوث الصناعي أثاراً سلبية في مصادر المياه ولا يوصي بإعادة استخدام هذه النوعية من المياه إلا في المدى التي تسمح به المعايير والمحددات التكنولوجية والعلمية لإعادة استخدام المياه، من قبل الاتفاقيات العالمية، حيث إن علاج الضرر البيئي الناتج عن تراكم هذه المواد ما زال من الأمور العسيرة تكنولوجياً واقتصادياً بسبب تكلفتها المرتفعة[44].

ونظراً لنقص المياه في معظم الدول العربية، فإن مشكلة تلوث البيئة المائية ستكون خطيرة على مستقبل الأمن المائي والأمن الغذائي وعلى اقتصاديات الدول العربية على المدى البعيد، وخاصةً الدول التي تقوم بصرف مياه الصرف الصناعي في الأنهار والبحار، والتي أصبحت تعاني من مشكلات بيئية خطيرة مثل التأثير على الصحة النباتية والحيوانية وفي إنتاج الأسماك، مما يقلل من فرص التصدير ونفاذه إلى الأسواق العالمية، وتصرف المخلفات الصناعية العربية التي تقع على الخليج العربي أو على البحر الأحمر أو على البحر الأبيض المتوسط نفاياتها الصناعية

(42) حنان حمدي خليفة، «**الآثار الاقتصادية والبيئية الناجمة عن تنفيذ بعض المشروعات المائية والزراعية بين مصر ودول حوض النيل**»، مرجع سابق، 2009، ص57.

(43) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات 2010.

(44) كامل مهدي التميمي، «**التلوث البيئي**»، مرجع سابق، 2010، ص18.

السائلة على هذه المصادر مباشرة من دون معالجة، مما يشكل خطراً على القطاعات الاقتصادية الرئيسية[45].

وفي ضوء العوامل البيئية المؤثرة في نفاذ الصادرات العربية غير النفطية للأسواق الدولية، يمكن عرض لإجمالي أهم السلع غير النفطية التي تصدرها كلاً من (اليمن، مصر، الأردن) لآخر ثلاث سنوات من فترة الدراسة خلال المدة (2015-2017) كمؤشر لإثبات صحة فرضية الدراسة، وهذا ما سوف يوضحه الجدول رقم (12)، وعلى النحو التالي:

جدول رقم (12)

مؤشر لإجمالي السلع غير النفطية المُصدرة من اليمن ومصر والأردن للمدة (2015-2017)

الدولة	2015	2016	2017	متوسط النسبة (%)
اليمن	2.159.995	623.000	1.593.000	% 13
مصر	12.120.018	8.501.300	14.962.000	% 7.98
الأردن	5.340.256	3.999.000	5.225.000	% 8

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد الجداول أرقام (2، 5، 9) للمدة (2015-2017).

ويتبين من الجدول السابق أن إجمالي السلع المُصدرة من اليمن والموضحة بالجدول رقم (2) أن إجمالي السلع المُصدرة في العام 2015 بلغت قيمتها (2.159.995) مليون دولار بنسبة (49.40 %)، وفي العام 2016 بلغت قيمتها (623.000) ألف دولار بنسبة (14.20 %)، وفي العام 2017 بلغت قيمتها (1.593.000) مليون دولار بنسبة (36.40 %)، لتُظهر المؤشرات أن هناك انخفاض في الصادرات ما بين العام العام 2015 والعام 2017 بمتوسط يُمثل نسبة (13 %) من إجمالي قيمة السلع المُصدرة من اليمن إلى الأسواق العالمية.

وأن إجمالي السلع المُصدرة من مصر والموضحة بالجدول رقم (5) أن إجمالي السلع المُصدرة في العام 2015 بلغت قيمتها (12.120.18) مليون دولار بنسبة (34.60 %)، وفي العام 2016 بلغت قيمتها (8.501.300) مليون دولار بنسبة (23.90 %)، وفي العام 2017 بلغت قيمتها (14.962.000) مليون دولار بنسبة (42.04 %)، لتُظهر المؤشرات أن هناك ارتفاع في الصادرات ما بين العام العام 2015 والعام 2017 بمتوسط يُمثل نسبة (7.98 %) من إجمالي قيمة السلع المُصدرة من مصر إلى الأسواق العالمية.

(45) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015.

وأن إجمالي السلع المُصدرة من الأردن والموضحة بالجدول رقم (9) أن إجمالي السلع المُصدرة في العام 2015 بلغت قيمتها (5.340.256) مليون دولار بنسبة (36.65 %)،

وفي العام 2016 بلغت قيمتها (3.999.000) مليون دولار بنسبة (27.50 %)، وفي العام 2017 بلغت قيمتها (5.225.000) مليون دولار بنسبة (35.85 %)، لتُظهر المؤشرات أن هناك انخفاض في الصادرات ما بين العام العام 2015 والعام 2017 بمتوسط يُمثل نسبة (8 %) من إجمالي قيمة السلع المُصدرة من الأردن إلى الأسواق العالمية.

شكل رقم (1)

مؤشر لإجمالي السلع غير النفطية المُصدرة من اليمن ومصر والأردن للمدة (2015-2017)

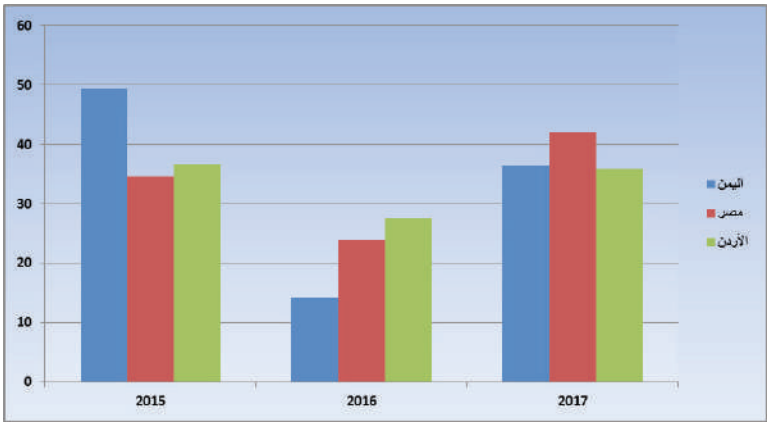

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد نسب وبيانات الجدول رقم (12) للمدة (2015-2017).

وبناء عليه تُظهر المؤشرات أن هناك تذبذب بسيط بالنسبة لليمن يمثل انخفاض في قيمة الصادرات بنسبة (13%)، والأردن بنسبة (8 %)، كما يمثل ارتفاع في قيمة الصادرات بالنسبة لمصر بنسبة (7,98 %)، مما يعطي دلالة على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة وضعيفة بين العوامل البيئية وأثرها المترتب على نفاذ الصادات العربية غير النفطية في الأسواق العالمية، مما يثبت صحة الفرضية كقياس على عدم وجود فجوة في نفاذ الصادرات غير النفطية للأسواق العالمية بالرغم من وجود تغييرات للعوامل البيئية، وكذا تغير في السياسات البيئية للدول المُصدرة خلال فترة الدراسة الأصلية (2009-2017).

ب- وسائل معالجة الآثار السلبية للعوامل البيئية على الصادرات العربية غير النفطية:

تعتمد وسائل التغلب على الآثار السلبية للعوامل البيئية للصادرات العربية غير النفطية، على تحليل الاشتراطات والمعايير التي طرأت على المتطلبات الخاصة بالسلع والمنتجات غير النفطية، وأن محاولة التوافق مع هذه المتطلبات هو أحد هذه الوسائل لضمان نفاذ الصادرات العربية غير النفطية، وأهمها الزراعية والنسيجية، وذلك لما تمتلكه هذه السلع من سمعة جيدة في الأسواق الدولية. وذلك من خلال تحديد أهداف عامة تتلاءم مع تطورات التجارة الدولية، مع مراعاة الأهداف الخاصة بالتنمية المستدامة لكل دولة عربية ومتطلباتها المستقبلية[46].

1- وضع أهداف من أجل استمرار نفاذ الصادرات غير النفطية إلى الأسواق:

من أجل تحسين الأداء البيئي واستمرار نفاذ الصادرات غير النفطية إلى الأسواق الدولية يجب وضع أهداف للحفاظ على المُنتَج واستمرار نفاذه، ومنها[47]:

(أ) عدم فقدان حصة الدول العربية في الأسواق العالمية:

حيث بات في حكم الواقع العملي طلب مستوردي المنتجات النسيجية ضرورة توافق هذه المنتجات مع معايير العلامات البيئية الدولية، خاصة في ظل تراجع أهمية العوائق الجمركية بداية من عام 2005، الأمر الذي يعني أن عدم سعي المنتجين وراء الحصول على شهادات التوافق البيئي سيؤدي حتماً إلى تقليل أو فقدان فرصهم التصديرية في هذه الأسواق خاصة في ظل وجود المنافس القوي القادر على الوفاء والتوافق مع المتطلبات البيئية العالمية.

(ب) تحسين جودة المنتج:

وذلك من خلال السعي المستمر وراء إزالة المواد الضارة بالمستهلك، والاعتماد على التقنيات الحديثة للوصول إلى منتج عالي الجودة تستطيع من خلاله تلك الدول نفاذ صادراتها وفقاً للاشتراطات والمعايير البيئية.

---

(46) حمدي أبو النجا، «**مخاطر التلوث البيئي**»، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2012، ص73.

(47) وصاف سعيدي، «**الموقف التنافسي لصادرات دول عربية**»، مجلة مصر المعاصرة، مجلد (98)، العدد (488)، أكتوبر 2007، ص54.

(ج) تحقيق وفر مالي:

إن تطبيق وسائل ضبط وتطوير العمليات يؤدي إلى تحقيق وفورات في المياه والكيماويات والطاقة، هذا فضلاً عن تخفيض زمن التشغيل، وعادةً ما يُعَوَض كل هذه الزيادة في السعر الناجمة عن استخدام كيماويات صديقة للبيئة أو استخدام طرق تصنيع معدلة.

(د) تحسين الأداء البيئي:

وذلك من خلال التخلص من المواد السامة والخطرة، وترشيد استخدام المياه والطاقة والمواد الخام، مما يؤدي إلى تقليل كميات وأحمال التلوث والانبعاثات المُنصرفة[48].

2- تطبيق نظم الإدارة البيئية في القطاعات الاقتصادية:

بشكل عام فإن المنظمة الراغبة في تطبيق نظام للإدارة البيئية، فإن عليها إتباع الخطوات التالية[49]:

- عمل دراسة عن القوانين البيئية في الدول التي تنطبق على منتجاتها وعلى أنشطتها وعلى خدماتها وتحديد المعايير البيئية اللازمة للتقيد بها.
- عمل تحليل متكامل عن التأثيرات البيئية الناشئة عن المنتجات والعمليات والخدمات في المنشأة، تحليل الأوجه والتأثيرات البيئية.
- عمل قياسات حقلية للفجوة بين لتأثيرات البيئية الموجودة وبين المعايير اللازم التقيد بها بغرض وضع الأهداف البيئية والسياسة البيئية للمنشأة، وهو ما يسمى المسح البيئى المبدئي.
- عمل دراسة لتحليل الفجوة فيما بين وضع الإدارة البيئية القائم للمنظمة وبين متطلبات نظام الإدارة البيئية، وقد تجري هذه الدراسة بمعرفة مختصين بالمشاركة مع العاملين بالمنظمة ويستخدم فيها أدوات مختلفة منها "التدقيق" ومنها "المقابلات الشخصية" ومنها "الاستبيانات" وفي نهاية الأمر تتكون صورة محددة عن مدى بُعد أو قرب المنظمة عن نظام الإدارة البيئية المرجو، وتكون المخرجات الأساسية لهذه الدراسة هو تحديد دقيق للفجوة الموجودة بين النظام القائم في المنظمة ونظام الإدارة البيئية المستهدف.

---

(48) وصاف سعيدي، «**الموقف التنافسي لصادرات دول عربية**»، المرجع السابق، 2007، ص55.

(49) عبد الله حميد الحرتسي، «**السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**»، رسالة ماجستير، جامعة الشلف، الجزائر، 2005، ص83.

- تقوم الإدارة العليا للمنظمة بالمشاركة مع المختصين بوضع خطة تنفيذية للخطوات والأعمال اللام اتخاذها لتغطية الفجوة التي تم تحديدها في الخطوتين السابقتين.
- يتم على التوازي في المنظمة تبني وتنفيذ برنامج تدريبي وتوعوي لكل العاملين في المنشأة بمتطلبات نظام الإدارة البيئية المستهدف لإعداد المنشأة للتغير المطلوب.

ج- العمل المستمر للحصول على شهادات الأيزو ومنها ISO 14001 العالمية:

تُمثل المواصفات الدولية ISO 14001 متطلبات عامة لنظام الإدارة البيئية يصلح للتطبيق على أية منظمة أياً كان نوعها أو حجمها أو تبعيتها، وهذه المواصفات تُمثل نظاماً لإدارة البيئية الأكثر تطبيقاً على مستوى العالم وهي مواصفات دولية صادرة عن منظمة ISO منذ عام 1996، وهي مستمرة في التطوير، وعند تطبيقها فإن المنظمة تستطيع الحصول على شهادة تؤكد على التزام المنظمة بمعايير هذه المواصفة(50).

د- رصد التحديات الرئيسية للعوامل البيئية في التجارة الدولية:

إن من أهم الوسائل للتغلب على الآثار السلبية لاختلال العوامل البيئية ما يلي(51):

- تعتبر التغيرات المناخية إحدى التحديات التي تؤثر على القطاعات الاقتصادية الرئيسية وعلى السلع التصديرية، وهو تحدي طويل الأمد يمتد للأجيال القادمة، مما يضر بمسيرة التنمية المستدامة، لذلك وقعت دول العالم اتفاقية المناخ في باريس عام 2014 لوضع خطة (2015-2020)، واستكملت في العام 2016 لوضع خطة (2050-2020).
- تعانى عناصر البيئة المناخية العربية من إجهاد للأراضي أو قلة المساحات المزروعة أو مساحات متصحرة، مما يُشكل ضغط جديد على القطاعات الاقتصادية والتنمية المستدامة.
- تشكل الزيادة السكانية المستمرة عائق في استهلاك أكثر للطاقة وبالتالي استنزاف للموارد الأحفورية من نفط أو غاز، بالإضافة إلى أن هذا الاستهلاك يزيد من مشكلة الانبعاثات الكربونية، مما يعيق عمل القطاعات الاقتصادية الإنتاجية.
- قصور في تواجد البيانات والمعلومات عن التغيرات اليومية للمناخ، مما يسبب قصور في التخطيط للإنتاج في المستقبل، مما ينعكس ذلك على الوعي اللازم للتخطيط من أجل تجاوز التحديات البيئية.

(50) ويكيبديا الموسعة الحرة، خطوات التأهيل لمراحل الحصول على شهادات أيزو 14001.

(51) معهد التخطيط القومي جمهورية مصر العربية، «**متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة التغير المناخي العالمي**»، 2010، ص23.

• تشكل التحديات المالية النقطة الأصعب للتخفيف من حدة التغييرات المناخية وانعكاسها على أداء القطاعات الاقتصادية لإنتاج السلع.

نتائج الدراسة

لقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات، من أهمها ما يلي:

أولاً: النتائج:

1) تزايد الاهتمام بطبيعة العلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات بعد أن أبرزت المعايير البيئية كأحد الضغوط المُستحدثة نحو نفاذ الصادرات العربية للأسواق العالمية.

2) إن زيادة القدرة التنافسية والنفاذ للأسواق العالمية يتطلبان الاهتمام بمتطلبات التنمية وبناء قدراتها ونقل التكنولوجيا المناسبة، ومن ثم تطبيق المعايير البيئية والحفاظ على البيئة وحمايتها.

3) تعاني العديد من الدول النامية ومن بينها دول الدراسة من تعطل طاقاتها الإنتاجية وفقدانها للميزة النسبية الناجمة عن وفرة المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة بسبب ضعف الوعي البيئي، وعدم القدرة على التخلي عن التكنولوجيا القديمة وبناء القدرات الفنية اللازمة للنهوض بالقطاعات الإنتاجية، للوصول إلى تنافسية في نفاذ صادراتها للأسواق العالمية.

4) أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ضعيفة بين العوامل البيئية المناخية وأثرها على الصادات العربية غير النفطية في الأسواق العالمية.

5) تنوع صادرات دول الدراسة، وهذا ما يؤهلها للمنافسة في الأسواق العالمية، ولكن في المقابل لا توجد معايير حقيقية لمواكبة المعايير والشروط البيئية الموضوعة لنفاذ تلك الصادرات.

6) تتأثر المنطقة العربية بالتغيرات المناخية، فيؤثر ذلك على الوضع البيئي للقطاعات بشكل مباشر، مما يؤثر سلباً على إنتاج السلع والمنتجات التصديرية.

7) عدم وجود الوعي اللازم في استخدام وسائل الري المستحدثة من قبل العاملين في قطاع الزراعة، بالإضافة إلى عدم الوعى في استخدام نسبة المبيدات المطلوبة في الزراعة خاصة فى دول الدراسة.

8) أن الوضع البيئي يفرض أن ترتبط المنظومة البيئية بالقطاعات الاقتصادية، ومسار التنمية الاقتصادية، والتنمية المستدامة في الدول العربية، لأن التهديدات البيئية تؤثر على المنتج وعلى صحة المستهلك.

9) ترتبط تجارة الدول العربية إلى الخارج بالعوامل البيئية والتي ترتبط بمراحل عمله بدءاً من عملية الإنتاج إلى أن تكون جاهزة للتسويق إلى الخارج، ووصولها للمستهلك، فعند حصول أي خلل في أدائها ينعكس بشكل مباشر على المنتجات سلباً، وبما يؤثر على نفاذها.

ثانياً: التوصيات:

1) التعامل مع التغيرات المناخية في المنطقة العربية على أنها واقع يجب التعامل معه، بالمراقبة المستمرة، من قبل مؤسسات الدول المختصة، من أجل وضع الخطط اللازمة لذلك، التي تضمن التعامل معها، ووضع التمويل المناسب مع المحافظة على البيئة.

2) إنشاء كيان جديد لبحث تطوير المنتج العربي غير النفطي، وربطه بالقطاعات التي يتعامل معها إلى أن يصل إلى الأسواق، من منظور بيئي ودولي، والتنسيق بين الدول العربية والوزارات التابعة لها لوضع خطط لإنتاج مُنتَج يستطيع النفاذ إلى الأسواق العالمية.

3) يجب الأخذ بالحسبان عند وضع الخطط الاقتصادية في القطاعات المختلفة والمرتبطة في إنتاج السلع والمنتجات غير النفطية، أن ترتبط بالعوامل البيئية في كل قطاع لهذه المنتجات، واستخدام تكنولوجيا النانو في القطاعات لتجنب المشاكل والمعوقات المستقبلية.

4) تطوير القاعدة الإنتاجية، من خلال تحفيز وتشجيع تنافسية القطاعات الإنتاجية لأهميتها في خلق البيئة التنافسية، مع مزيد من القدرة الإنتاجية للمنتجات غير النفطية وتطويرها وزيادة الاعتماد عليها من أجل رفع حصتها في الأسواق العالمية لخلق قاعدة قوية، تعتمد على تنوع الصادرات السلعية وكذلك دعم الصناعات الإنتاجية غير النفطية، وتقديم حوافز لتلك الصناعات بتخفيض الضرائب والإعفاءات الجمركية.

5) تطوير القدرات التنافسية لدعم المؤسسات ومراكز الأبحاث لتطوير البحث العلمي، والعمل على دعم القطاع الخاص وتطوير كفاءة المنتجات السلعية، خاصةً المستورَدة من الأسواق الخارجية، والسعي لإنشاء هيئات وطنية معنية بتطوير الصادرات الوطنية غير النفطية تابعة للقطاع الخاص، وتَبَنِّي استراتيجيات وطنية لتطوير الصادرات غير النفطية وتشجيع الصناعات التكنولوجية وزيادة الاعتماد عليها، ومن ثم العمل على تعزيز مخرجات التعليم، وإدراج الابتكار والتنافسية في مدار التعليم والجامعات لخلق جيل لديه الفكر التنافسي.

6) إنشاء كيان وبرامج لتدريب العاملين الجدد وتنمية مهارات العاملين السابقين في قطاع التصدير للسلع والمنتجات غير النفطية، والقطاعات المرتبطة بالإنتاج والصالحة للتصدير.

7) العمل على إنشاء صندوق برعاية الجهة الاقتصادية لجامعة الدول العربية، لتمويل تكلفة مُنتَج عربي بيئي قابل للتصدير في الأسواق الدولية، وذلك لتغطية تكاليف المياه المعالجة أو الطاقة المستخدمة، أو معالجة التلوث.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ- الدراسات:

1 - أحمد فاروق محمد الزيني، «**القدرة التنافسية للصادرات المصرية في ضوء المعايير البيئية ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة**»، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس «القانون والبيئة»، كلية الحقوق، جامعة طنطا، الفترة (23-24) إبريل 2018.

2 - أحمد محمد المهدي، «**الصناعات البيئية في بعض الدول العربية**»، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004.

3 - حافظ عبد الأمير أمين، «**التحديات البيئية وانعكاساتها على مسار التنمية المستدامة في العراق للمدة** (1990 -2010)»، رسالة ماجستير، جامعة المستنصرية، بغداد، 2012.

4 - الحرتسي، عبد الله حميد، "**السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**"، **رسالة ماجستير، جامعة الشلف، الجزائر**، 2005.

5 - حمدي أبو النجا، «**مخاطر التلوث البيئي**»، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2012.

6 - حنان حمدي خليفة، «**الآثار الاقتصادية والبيئية الناجمة عن تنفيذ بعض المشروعات المائية والزراعية بين مصر ودول حوض النيل**»، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات البيئية، 2009.

7 - السيد إبراهيم مصطفى، «**اقتصاديات الموارد البيئية**»، معهد البحوث والدراسات البيئية، جامعة عين شمس، 2007.

8 - عارف محمد السيد، «**التنمية الاقتصادية والمحافظة على الموارد الطبيعية واستخدامها**»، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017.

9 - غازي سفاريني، «**أساسيات علم البيئة**»، دار الوائل، عمان، الأردن، 2002.

10 - أحمد مصطفى ناصف، «**نحو إنشاء قاعدة بيانات قانونية للتشريعات البيئية في مصر**»، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للبيئة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والقانوني والتشريع، القاهرة، 1992.

11 - كامل مهدي التميمي، «**التلوث البيئي**»، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.

12 - كمال طلبة، «**الحرب العالمية كوارث التغيرات المناخية**»، المكتبة المركزية، جامعة القاهرة، 2011.

13 - محمد صالح الشيخ، «**الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**»، مطبعة الإشعاع الفنية، 2002.

14 - محمد عبد الغني سعودي، «**الوطن العربي - دراسة لملامحه الجغرافية**»، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2006.

15 - مصطفى بابكر، «**السياسات البيئية**»، مجلة جسر التنمية، العدد (25)، المعهد العربي، للتخطيط الكويت، 2004.

16 - منى أبو العطا حليم، «**المعايير البيئية والتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للصادرات المصرية**»، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2013.

17 - نسيم محمد أبو رمان، «**دور اتفاقيات التجارة الحرة في تشجيع الصادرات بالتطبيق على التجارة الحرة الأردنية مع أمريكا**»، أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2011.

18 - وصاف سعيدي، «**الموقف التنافسي لصادرات دول عربية**»، مجلة مصر المعاصرة، مجلد (98)، العدد (488)، أكتوبر 2007.

ب- التقارير:

1 - اتفاقية العوائق التقنية للتجارة من منظمة التجارة العالمية، 1996.

2 - البيان المالي عن مشروعات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية للعامين (2014-2015)، وزارة المالية، القاهرة، 2015.

3 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014.

4 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015.

5 - تقرير البنك المركزي السنوي، 2014.

6 - تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، (Interactional Trade) للمدة (2015-2017).

7 - تقرير مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات، 2010.

8 - تقرير معهد التخطيط القومي جمهورية مصر العربية، متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة التغير المناخي العالمي، 2010.

9 - وزارة التجارة والصناعة، قطاع التجارة الدولية التقرير الاقتصادي، 2014.

ج- الانترنت:

1 - تقرير الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للعام 2017.

2 - سلام إبراهيم كبة، «التنمية المستدامة في العراق الحديث»، 2011، وثيقة إلكترونية على الموقع:www.ahewar.org/deba/show.art

3 - المركز الوطني للمعلومات، "نبذة تعريفية عن اليمن":

.http:llwww.yemen-nic-net/yemen، 2013

4 - وزارة الزراعة الأردنية، تقرير حالة القطاع الزراعي لعام 2011،:

http://www.moa.gov.jo

5 - وزارة الزراعة الأردنية، تقرير حالة القطاع الزراعي لعام 2011،:

http://www.moa.gov.jo

6 - وزارة المياه والري الأردنية، سياسة إدارة المياه الجوفية، 2011،:

http://www.mwi.gov.jo

7 - وكيبيديا الموسوعة الحرة، جغرافية الأردن، https://ar.wikipedia.org/

8 - وكيبيديا الموسوعة الحرة، نبذة عن التجارة الخارجية للأردن،:

https//ar.wikipedia.org/

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Ahn, Young and Ahn Byong, Eco – Labeling and Non Product Related Process and Production Methods, Environmental Economics' and Policy Studies (4) 2007.

2- Ebrahim, Merza. "oil exports, non-oil exports and economic growth: time series analysis for Kuwait (1970- 2004)", university of Houston, texas, 2007.

3- FDA Issues Dietary Supple mints Final Rule "U.S. food and Drug Administration, 2007.

4- Maia David, "Economie des Approches Volontaires dans les Politiques Environnementales en Concurrence et Coopération Imparfaites", Thése de doctorat en Sciences de l'homme et de la societe (Economie), Palaiseau, Ecole Polytechnique, Paris, May 2004.

5- Howse,R.and P. van Bork, "Options for liberalizing trade in environmental goods in the Doha Round," Trade and

Environment Series lssue, Paper No.2, International Centre for Trade and Sustainable Development, Geneva. (July, 2006).

6- United Nations Environment Programmers and the International Institute for sustainable Development, Environment and Trade A Handbook, second edition, 2005.